

موقف الكنيسة ورجال الفكر الأوروبي من تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية خلال القرنين 18-19 م

The position of the church and the European intellectuals of slave trade in west Africa during the centuries 18-19 AD.

La position de l'église et des intellectuels européens sur la traite des esclaves en Afrique de l'ouest au cours des 18^{ème} et 19^{ème} siècles

د. عبد القادر سلاماني

جامعة طاهري محمد بشار

تاريخ الإرسال: 2020-04-15 - تاريخ القبول: 2021-06-09 - تاريخ النشر: 2023-02-27

ملخص

تباين الموقف الأوروبي حول ظاهرة الرق، فأختلفت نظرة المفكرين الأوروبيين ورجال الدين المسيحي حوله، إلا أنهم أشتروا في بناء نظرتهم على ما تمليه تعاليم المسيحية. وإذا كان بعض المفكرين رفضوا الاعتراف بأن الرق وضع طبيعي إلا أنهم التمسوا له مبررا عرفيا في بعض الحالات التي كانت سائدة قبل ظهور التجارة الأطلسية والتي بررت الحصول على العبيد عن طريق المتاجرة في أسواق العبيد. وكانت هذه المتاجرة في إفريقيا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد، فرصة لاستعادة القوى الإفريقية الكبرى مكانتها وهيمنتها بممارسة تجارة العبيد ممن ساهم في تنامي التجارة الأطلسية بين إفريقيا وأوروبا. يندرج موضوعنا ضمن الإنشغال العلمي لتعميق الدراسة التاريخية حول موقف الكنيسة ورجال الفكر الأوروبي من مفكرين وفلاسفة ورجال الدين من تجارة الرق وحول نظرتهم للرق ولكيفية التعامل مع العبيد الأفارقة، ومع الآراء والمعطيات المختلفة حول هذه التجارة. تظهر النتائج التي خلصنا إليها أن المواقف المتباينة للكنيسة ورجال الفكر والفلاسفة اندرجت ضمن مشروع واحد قائم على تأكيد المصلحة المادية على حساب الضمير الإنساني ومبدأ الحريات التي نادى بها رجال الفكر والفلاسفة في أوروبا.

الكلمات الدالة: تجارة الرق؛ رجال الفكر؛ الكنيسة؛ العبيد؛ إفريقيا؛ أوروبا؛ الزعماء الأفارقة؛ التجارة الأطلسية.

Abstract

The European position on the phenomenon of slavery was marked by divergences on substance and convergences on form. Thus, we note that the thinkers and the Christian clergy differed in their vision of it, but agree to privilege the spread of Christianity in the treatment of the slave trade. While some intellectuals refused to recognize slavery as a natural condition, the fact remains that they sought a contextual justification for it as a solution to the labor deficit in the European and American countries of the North. This justification was nurtured, by the fact that the slave trade was in Africa during the fifteenth and sixteenth centuries an opportunity for the disjointed great African powers to regain their position and domination, thus contributing to the growth and success of the Atlantic trade between Africa and Europe. Our topic focuses on the attitude of the Church and European intellectuals towards the slave trade, their vision of slavery, the way African slaves are treated, and the different opinions and data on this slave trade.

Our results show that the different positions of the Church, intellectuals and philosophers were included in a single project built on the affirmation of material interest to the detriment of human conscience and the principle of freedoms advocated by these same intellectuals and philosophers.

Keywords: Slavery; teachings of Christianity; the Atlantic African powers; Europe; Atlantic trade.

Résumé

La position européenne sur le phénomène de l'esclavage était marquée par des divergences sur le fond et des convergences sur la forme. C'est ainsi qu'on note que les penseurs et le clergé chrétien différaient dans leur vision sur ce phénomène, mais s'accordent pour privilégier la diffusion du Christianisme sur la dénonciation du commerce des esclaves. Si certains intellectuels refusaient de reconnaître l'esclavage comme une condition naturelle, il n'en demeure pas moins qu'ils lui cherchaient une justification comme une solution au déficit de la main d'œuvre dans les pays européens et américains du Nord. Cette justification a été nourrie, par le fait que le commerce des esclaves a été en Afrique au cours des XVIIIe et XVIIIe siècles une occasion pour les grandes puissances africaines de retrouver leur domination en cautionnant la vente des esclaves, contribuant ainsi à la croissance de son commerce atlantique entre l'Afrique et l'Europe. Notre sujet porte sur l'attitude de l'Église et des intellectuels européens à l'égard de la traite des esclaves à travers l'étude de leur vision de l'esclavage, leur façon de traiter les esclaves africains et sur leur attitude à l'égard des différentes opinions et données diffusées sur cette traite. Nos résultats montrent que les différentes positions de l'Église, des intellectuels et des philosophes serve le projet de l'affirmation de l'intérêt matériel au détriment de la conscience humaine et du principe des libertés prôné par ces mêmes intellectuels et les philosophes.



Mots-clés: Esclavage; enseignements de Christianisme l'Atlantique; les pouvoirs africains; l'Europe; commerce de l'Atlantique

مقدمة

عرفت ممارسة الرق في العالم عدة أشكال وأنماط مختلفة في الكثير من الأمم والحضارات و عبر فترات تاريخية متباينة في التاريخ الإنساني. وقد تطور مفهوم الرق وأختلفت أساليبه وغاياته وتعاملاته في جميع العصور وأستخدم العبيد في العمل الإنتاجي نتيجة الاتساع الاقتصادي وتطور نشاطاته، ودلالته في المفهوم وخاصة بعد الكشوفات الجغرافية مع تبلور الفكر الاستعماري في كيفية استخدام الرقيق الإفريقي في الممارسات التجارية الواسعة من حيث الأسلوب والوسائل ومجالات استخدامها، وقد أيدت الكنيسة استرقاق الزنوج ونقلهم إلى العالم الجديد، لأنها كانت تحصل على عائد مادي من وراء تجارة الرقيق، فقد عمل تجار الرقيق على إغراء رجال الكنيسة، وجعلوا لهم رسماً عن كل رقيق تعمده فيعتقدون أن الرقيق يتنصر بالتعميد، وهذا ما جعل المجتمعات الأوروبية بشكل عام تشهد مناقشات حامية بين الكتاب والمفكرين، ورجال القانون والسياسة بين مؤيد ومعارض لتجارة الرق في إفريقيا

وقد عرفت الكتابات التاريخية حول هذا الموضوع عدة قراءات ظهرت في مجموعة من المصادر والمراجع ومن بينها كتاب (زاهر رياض) "الاستعمار الأوروبي لإفريقيا"، الذي أهتم بمسألة دور الكنيسة في تجارة الرق في إفريقيا، وكتاب المؤلف (عبد السلام الترماني) "مسألة الرق في إفريقيا" الذي يؤكد على نظرة الغرب للشعوب الإفريقية وعملية الاستعباد، وهذا ما أورده أيضاً (هوارد. زن) في "كتابه التاريخ الشعبي للولايات المتحدة من 1492م". في الجزء الأول. يتحدث هذا المؤلف عن بعض الحالات في عليية شرعية أسر العبيد واستخدامهم، كما تطرق واريل ديورانت لمسألة الرق وعلاقتها بالدين المسيحي خلال فترة العصور الوسطى، وتناول محمد اشرف السيد في كتابه أصول التاريخ الأوروبي، دور الكنيسة في المتاجرة بالعبيد الأفارقة، وهناك مصادر أجنبية اهتمت بالموضوع¹ وتحدثت عن دور الكنيسة في ظاهرة الرق الإفريقي. فقد تناول المؤلف (جبرو)

¹ Ggiraud .O, 1861. *l'abolition de l'esclavage*, Sigismond. F. B, 1789. *La cause des esclaves nègres et des habitants de la, Guinée*, Thomas. C, 1822. *Le cri des Africains contre les Européens leur oppresseurs ou sur le commerce homicide appelé*



دور الكنيسة الكاثوليكية، ورأيها حول ظاهرة الرق في إفريقيا الغربية، وتطرق (سيجيسموند) لدور كل من الكنيستين الكاثوليكية والبروتستنتية في تنامي ظاهرة الرق في إفريقيا، بينما تحدث (توماس) عن أشكال الرق في إفريقيا والأمريكيتين ونظرة الكنيسة البروتستنتية للعبيد وكيفية التعامل معهم.

من خلال المقارنة بين هذه المصادر والمراجع تبين لدينا أن هذه المصادر الأجنبية تطرقت للموضوع من معطيات ذاتية ليست موضوعية وأكدت على ضرورة الاستعباد ، بينما دافعت المراجع العربية وعلى إختلافها العبيد وادانت المتاجرة بهم. ونخص بالذكر: الترماني الذي تطرق لكيفية تعامل رجال الدين المسيحي للرق في إفريقيا وكيف تشجيع نتشاره. ونجد نفس الموقف عند محمد أشرف السيد الذي بين من خلال المعطيات التاريخية كيف تعاملت الكنيسة مع الرق في إفريقيا دون البحث عن الأسباب والدوافع.

من خلال القراءة لهذه المصادر والمراجع تبين لنا ضرورة القيام بقراءة نقدية شاملة لم كتب حول الموضوع بين مؤيد ومعارض لدور الكنيسة ورجال الفكر الأوروبي من ظاهرة الرق في إفريقيا الغربية. وتظهر أهمية القيام بهذه القراءة في الاختلاف والتباين الظاهر بين المصادر والمراجع حول هذه الظاهرة مما يدفع الى التساؤل حول الأسباب الحقيقية والموضوعية في اختلاف ردود الفعل الأوروبية حول موقف رجال الدين المسيحي والمفكرين من ظاهرة الرق في إفريقيا؟ وهذا ما يدفع إلى طرح تساؤل حول مدى مساهمة رجال الدين المسيحي ورجال الفكر الأوروبي في ظاهرة الرق في إفريقيا الغربية والأمريكيتين؟

1. موقف الكنيسة من تجارة الرق في إفريقيا الغربية

كانت الديانة المسيحية تدعو للمساواة بين الناس كافة، ولكنها تخلت عن مثالياتها، وصرح بعض دعايتها أن المساواة هي أن تكون بالروح فقط، وأن الجسد قد خلق لأُمور الدنيا وعلى هذا الجسد الخضوع لكل ذي سلطان، وعليه أن يتحمل ما يلاقه من ألم وعذاب (الترماني، 1979)، تلك التطورات دفعت الكنيسة المسيحية أن تعترف بشرعية الرق، فأُتبع الباباوات هذا المبدأ وساروا على نهجه وأباحوا الاسترقاق لأن الرق في نظرهم كفارة عن ذنوب البشر، يؤدبها هؤلاء الرقيق لما استحقوه من غضب السيد الأعظم، وزاد في ذلك



القديس (أوغسطين)، عندما رأى أن الرق جزء عادل للخطايا التي اقترفها هؤلاء الرقيق (شحاته، 1958).

لقد بدى موقف الكنيسة واضحا من ظاهرة الرقيق، بعد إطلاق الباباوات دعوات لحث الأرقاء لطاعة أسيادهم، مما حال دون تغير حالة الرقيق ولم تأت الديانة المسيحية بأي جديد يحسن وضع هؤلاء الرقيق، بل حدث العكس من ذلك، حينما أكدت الكنائس المسيحية على بقاء حالة الرق.

حرمت الكنيسة في أوروبا في العصور الوسطى بيع الأسرى المسيحيين إلى المسلمين، ولكنها أباحت استرقاق المسلمين وكذلك الأوروبيين الذين لم يعتنقوا الدين المسيحي، ولهذا كان الآلاف من الأسرى الصقالبة والمسلمين يوزعون عبدا على الأديرة في أوروبا، فأنتشر الاسترقاق في أراضي الكنيسة بشكل خاص وضياع الباباوات حتى القرن الحادي عشر للميلاد (ول واريل، دت).

أقرت الكنيسة في أوروبا عدم جواز استرقاق المسيحيين وسمحت استرقاق غيرهم من الأقوام الأخرى خدمة للكنيسة، وإبقاء على سيطرتها وهيمنتها بأوروبا خلال ذلك العصر. وكان القانون الكنسي يقدر ثروة أراضي الكنيسة لا بقدر ما تساويه من المال ولكن بعدد ما فيها من العبيد. وقد فسر القديس توماس أكويناس الإسترقاق بأنه نتيجة لخطيئة آدم، وأنه وسيلة اقتصادية في عالم يجب أن يكدح فيه بعض الناس ليتمكنوا البعض الآخر من الدفاع عنهم، ولهذا يمكن القول بأن هذه الآراء التي ينفرد بها هذا القديس عن غيره من أبناء عصره كانت متفقة مع أقوال أرسطو وملائمة لروح عصره، وقد جعلت الكنيسة عتق العبيد والأرقاء في بعض الأحيان أصعب في أملاك الكنيسة منه في أملاك غيرها (ول واريل، دت).

أستفادت الكنيسة من نظام الرق لذي كان مطبقا في أوروبا خدمة لمصالحها الاقتصادية ومن أجل بقاء هيمنتها الدينية على المجتمع الأوروبي لذا عملت في نفس الوقت على بقاء نظام الرق في أوروبا وتقييد تجارة الرقيق وذلك بتحريم استرقاق المسيحيين دون غيرهم في الوقت الذي كانت المسيحية سريعة الانتشار. ولهذا يمكن الجزم أن اضمحلال نظام الرق لم يأتي ناشئا عن ارتقاء الأخلاق في أوروبا في العصور الوسطى بل كان نتيجة لتطورات اقتصادية، حيث تبين أن الإنتاج الذي يؤدي إليه القسر الجسماني المباشر



أقل ربحاً وأشد صعوبة من الإنتاج الذي يكون الحافز عليه هو الرغبة في التملك (ول واريل، د.ت.). هذا إلى جانب ظهور في القرن الرابع عشر للميلاد في أوروبا ما يشبه نظام المكاتب في الإسلام بين الرقيق وسيده حتى ينال حريته بعد إنجازه أعمال معينة أو وفائه بسداد مبلغ معين وبذلك حدث تحول في نظام الرق إلى نظام كفالة الدولة للأرقاء المكاتبين (قطب، 1964).

تغير نظام الرق في أوروبا مع نهاية العصور الوسطى نظراً لتغير المعطيات الاقتصادية، فأصبح الرق لا يخدم المصلحة الإنتاجية الوفيرة إلا عن طريق التنافس الاقتصادي مما أدى إلى تغير نمط ممارسة الاسترقاق ليكون أكثر ربحاً مما كان عليه في السابق.

2. موقف الكنيسة الكاثوليكية

تزامن تطور تجارة الرق مع تطور الفكر الأوروبي حول الرق، والذي تميز بإعتبار التركيبة الفيزيولوجية المتباينة للأفارقة وخصائصهم الثقافية المجهولة، عاملاً للنظر إليهم كعرق متدني يستحقون المعاملة السيئة ولأنهم غير أوروبيين، وساد الإعتقاد بأن السود الأفارقة يمكن استرقاقهم قانونياً، فكرة تزامنت وقناعة الأوروبيين بأن ممارسة هذه التجارة في إفريقيا يشكل إستكشافاً لمعالم جديدة وسكان جدد مما دفعهم إلى البحث عنهم في كل مكان.

وقد وجد هذا التفكير الذي تبناه علماء دين وفلاسفة وعلماء أوروبيون مساندة الكنيسة الكاثوليكية التي باركت ووافقت على المعاملة السيئة للسكان الأفارقة بممارسة الحروب الاستعمارية وتجارة العبيد فيما وراء الأطلسي (Noyont, 1891). فقد أيد بعض رجال الدين المسيحي ظاهرة الرق في القرن 19م، ولم تحرم الديانة المسيحية الاسترقاق نصاً ولم تلغه عملاً، بينما عملت الدول الأوروبية الكاثوليكية على تبرير حملاتها الاستعمارية بالإدعاء أنها تحمل مشروع تمديد الأفارقة السود ونقل الحضارة إليهم. وكان الملوك الأوروبيون الكاثوليك يمارسون تجارة الرق حتى يبقوا أوفياء لمبادئ الإنجيل. ففي شهر أوت 1701م أتفق الملك الفرنسي المسيحي وملك إسبانيا الكاثوليكي على تقاسم إحتكار تجارة الرق وعائداته لمدة عشر سنوات (Ggiraud, 1861).

شكل إبرام هذا الاتفاق بين الملكين إعلاناً صريحاً للاعتراف الديني والرسمي بجواز استعباد الأفارقة والمتاجرة بهم كأقنان. كما أتفق لويس الثالث عشر Louis XIII والأب



لابا Labat على اعتبار صيد العبيد الأفارقة أمراً مشروعاً لكونهم برابرة لا بد من تحضيرهم وأن جميع السود بالمستعمرات هم حسب القانون يعتبرون عبيداً (Sigismond, 1789).

أما الكنيسة في أوروبا فقد أجازت المتاجرة بالعبيد في إفريقيا لتحريرهم من حالة الوثنية التي يعانون منها في حياتهم القاسية المليئة بالأمراض والأوبئة، وتعلمهم مبادئ المسيحية وتنتشلهم من حالة التدني والتخلف إلى الحضارة والتقدم (أشرف، 2009). فلقد كانت الكنيسة تعتبر تجارة الرق تجارة جائزة، وأنها تقوم بتمدين هؤلاء العبيد الأفارقة وإخراجهم من دائرة التخلف والتدني الذي يعيشونه ببلدانهم إلى عالم آخر أكثر حضارة. إلا أن هذه التجارة كانت أكثر قساوة وأبشع إجراماً في حق هؤلاء الأفارقة الذين كان يتم صيدهم كالحوانات وتكبيلمهم لإرسالهم في سفن مكدهسين كالبيضائع مما يتسبب في موت نصفهم وتحولهم إلى طعام للأسماك. تلك هي حقيقة الحضارة التي أرادت أوروبا والكنيسة المسيحية إدخالها لإفريقيا المتخلفة.

تعارضت تجارة الرق مع مبدأ العدالة الإنسانية ومع مبادئ الدين وهذا بإعتراف المسيحيين الأوائل الذين أظهروا معارضتهم لهذا النوع من العبودية وكانوا يعتقدون أن الرق مهما كانت درجته يتعارض مع مذهب دينهم المقدس، مما دفعهم إلى فرض تطبيق وصيتهم بتحرير عبيدهم بعد وفاتهم (النحوي، 1993).

إلا أن رجال الدين المسيحي لم يحترموا هذا المبدأ فحاولوا تبرير تجارة الرق في إفريقيا بدعواتهم التبشيرية والتنصيرية من أجل نشر الدين المسيحي في القارة الإفريقية، وحاولوا إخفاء مبتغاهم الحقيقي وهو الربح المادي بالحصول مقابل مباركة وتشجيع الشركات الأوروبية في الولوع إلى إفريقيا على أكبر قدر من حصص عائدات المتاجرة بالأفارقة في المستعمرات بالأميركتين.

ويمكن التحقق من هذا الموقف في رد الكنيسة على مراسلة الأب ساندوفال "Sandoval" الذي أرسل في سنة 1610م خطاباً إلى أحد موظفي الكنيسة في روما يسأله إن كان أسر الأفارقة واستعبادهم شرعياً حسب مبادئ الكنيسة وجاء الرد في خطاب مؤرخ في 12 مارس 1610م كالآتي: من الأخ لويس براندون "L. Brandon": "قول في خطابك أنك تود معرفة ما إذا كان أسر الزنوج الذين يتم إرسالهم إليكم من إفريقيا شرعياً، وعن هذه



القضية أقول إنني أعتقد أنه يجب ألا يكون لديك أدنى شك في ذلك، لأنّ هذا الأمر قد تمت مناقشته من قبل (مجلس الضمير) وكل أعضاء هذا المجلس من أهل العلم والخلاص لا يرون أي خطأ في ذلك، ونحن نعمل هنا منذ أربعين عاماً وبالتالي فإننا وآباء آخرين في البرازيل نقتي هؤلاء العبيد لخدمتنا دون تردد أو حيرة" (أشرف، 2009، ص71-72). ولم يرد في هذا الرد أي تلميح إلى الأموال الضخمة التي كانت الكنيسة تجنيها من هذه التجارة (النحوي، 1993).

من الواضح أن هذا الرد يخفي الكثير من الحقائق، من أهمها تنامي الحقد الذي كان يكنه العبيد لأسيادهم ومن خلالهم الحقد إزاء الدين المسيحي الذي يعتبر في نظرهم مظهراً من مظاهر القهر والعذاب، والجرائم والحروب والمآسي التي سببتها تجارة الرق في إفريقيا وخلال نقال العبيد في السفن إلى المستعمرات في أمريكا (Delatour, 1894). وهذا ساهم في تشويه حقيقة الدين المسيحي و مبادئ الكنيسة المسيحية المعارضة للممارسات التي سببتها تجارة الرق للأفارقة سواء في إفريقيا أو في المستعمرات الأوروبية بالأمريكتين ، فالقهر الذي شهده الأفارقة في تلك الوكالات الأوروبية في إفريقيا أو أثناء نقلهم إلى العالم الجديد أو أثناء خدمتهم بتلك المستوطنات وهي ممارسات لا تعبر عن روح الدين المسيحي وعن الروح الإنسانية في كيفية التعامل مع تلك العبيد.

والواقع أن المسيحية لا تبرر تجارة الرق لأن هذه التجارة تتعارض مع مبادئ الدين المسيحي، وهذا ما يبدوا واضحا في تنديد وتشجب التشريعات الدينية لتجارة الرق باتفاق الرهبان والباباوات ورجال الكنيسة (النحوي، 1993).

إلا أن هذا الموقف المبدئي لم يطبق في ممارسات أتباع الكنيسة البروتستانتية الذين أجازوا تجارة الرقيق والعبودية في إفريقيا على أنها مشروعة بشرط ألا يتم الاستعباد عن طريق استخدام العنف أو الظلم، عملاً بفكرة أن بعض الرجال يولدون أحراراً وآخرون مقدر لهم أن يستعبدوا. ونتج عن هذه الوضعية أن أصبح موقف الكنيسة في أوروبا متناقضاً مع مبادئ الدين المسيحي إذ تميز موقفها الفعلي في تجع ممارسة تجارة الرق في إفريقيا وكان ذلك باتفاق أتباع المذهبين الكاثوليك البروتستانت فكلًا من المذهبين كانا يريدان مصالحهم الخاصة المتمثلة فيما تدره تلك التجارة للكنيسة والعمل على إبقاء مكانتها وسيطرتها على أوروبا والعالم.



3. موقف رجال الفكر الأوروبي

أختلفت نظرة المفكرين الأوروبيين خلال العصور الوسطى حول الرق، وحالوا التوفيق بين مسامرة تعاليم المسيحية التي تقول إن الناس جميعا متساوون أمام الله، وأن روح العبد تعادل في أهميتها روح السيد الحر وبين التعامل مع الفكرة الزمنية التي كانت سائدة في أوروبا لتبرير رفض الاعتراف بأن الرق وضع طبيعي والتماس له مبررا عرفيا مع التمسك بمبدأ أن يسلك السيد دائما مسلكا طيبا تجاه عبده.

لقد أسس المفكرون في المجتمع الأوروبي خلال العصور الوسطى نظرتهم حول مسألة الرق من الاعتقاد أن الرق عادة وعرف وأمر لا بد منه لتصريف أمور المجتمع مع الاعتراف بعدم سلامة هذا الوضع (عاشور، 1980)، وكذلك من تسجيل ظاهرة تناقص عدد العبيد تناقص في المجتمعات الأوروبية وزيادته في بقية بلدان العالم (ول واريل، د.ت.)، إلى جانب عدم تساوي تواجد هم بين البلدان الأوروبية. ففي الوقت كان عدد العبيد قليلا في شمال فرنسا، سجلت ألمانيا في القرن العاشر للميلاد زيادة ملحوظة لأعدادهم، على الرغم أن الألمان كانوا يتخرجون من القبض على الصقالبة الوثنيين ليقوموا بالأعمال اليدوية في الضياع الألمانية. أما في إنجلترا فقد كانت معظم أعمال العبيد مقصورة على الخدمة المنزلية الخاصة في القرن الثاني عشر الميلادي (ول واريل، د.ت.). وقد كانت نظرة الكتاب والمفكرين الأوروبيين حول قضية الرق في إفريقيا قاصية إذ كانت نظرة معظمهم من أمثال مونتسكيو وجون جاك روسو وغيرهم قائمة على التهكم من سمات الرق، وإعتبار الرقيق الأسود هو عبد من قدمه إلى غاية رأسه ويجب سحق نفه ولا يمكن نحسين وضعه لأنه لا يملك وحا ولا حكمة.

4. موقف الفلاسفة

لقد كانت نظرة مفكري وفلاسفة أوروبا في العصر الحديث للرقيق وخاصة العبد الإفريقي نظرة دونية، وأعتبروه خادما لهم، لأنه خلق لذلك لخدمتهم ولابد من استغلاله لأنه لا يستطيع أن يكون مثلهم، فهو لا يستطيع التفكير وأنه جسد بلا روح وأعتبروه جسد بلا روح حسب إعتقادهم فهو عديم الإحساس ولا يستطيع أن يتطور ويتقدم بفكر أو حضارة.



وبدل الإعتراف بجشعة المتاجرة بالرق الإفريقي ، فضل هؤلاء الفلاسفة الحديث على دور الدول الأوروبية الكاثوليكية على تمدن الأفارقة السود ونقل الحضارة إليهم، (Abbé, 1891)، أما فيما يخص قضية إلغاء الرق في المستعمرات، أثارت العديد من التساؤلات في تلك الفترة من طرف الكتاب والمفكرين فمثلا مونتسكيو "Montesquieu" في كتابه روح القوانين يدافع عن هذه القضية بتهمك حول الرق (مونتسكيو، 2012)، حيث أفصح أن الرقيق الأسود هو عبد من قدمه إلى غاية رأسه وحتى انفه لا بد من سحقه ولا يمكن وضعه في وضعية حسنة ولا يمكن أن تكون له روح وليس له حكمة (Girault, 1904).

وحتى رواد الحركة الإنسانية الذين أنتقدوا السيطرة والهيمنة والاستغلال والاستبداد، لم يدافعوا عن الرقيق الإفريقي، واعتبروه جسد بلا روح وأنه خلق لخدمتهم ولتكريس تطورهم وحضارتهم، فقد تنافت كتاباتهم مع طرحهم للدفاع عن الإنسان والروح الإنسانية والتحرر من القيود واقتربت أكثر بالطرح الكنسي الذي أراد الإبقاء على وضعية العبد كما هي واستغلاله كل الاستغلال خدمة للحضارة الأوروبية وتطورها، وهذا يلخصه جون جاك روسو "Jean Jaques Rousseau" بقول ما مفاده أن كل إنسان خلق في العبودية محكوم عليه أن يعيش في العبودية. (روسو، 2001).

يؤكد الفلاسفة الأوروبيين على الطرح الكنسي الذي يرى أن تجارة الرق في إفريقيا ضرورة لا بد منها لتحقيق التطور، كون هذه الشعوب الإفريقية كافرة ولا بد منها أن تعتنق الدين المسيحي ولو بالقوة. وتجاهلوا تنامي اتجاه قوي في الأوساط الإفريقية لرفض الرق وهذا باعتراف الأوروبيين المقيمين في عدد من البلدان الإفريقية أنفسهم، أمثال سميث " M. Smith" والذي أقام مدة طويلة في إفريقيا كعضو في مكتب التجارة الانجليزية وصرح في سنة 1722م: "إن الأفارقة الذين لديهم درجة من الوعي والفكر يعتبرون معي الأوروبيون إلى بلدانهم هو أكبر سوء وأكبر أزمة يمكن أن تحصل لهم، فهم يقولون إن الأوروبيين المسيحيين بتقديمهم إلى المسيحية والدعوة إليهم فهم يحملون كل الشرور والمآسي إلى بلد كان يعيش السلم والأمن فيه سابقا." أما الرحالة البريطاني مانقو بارك Mungo Park فقال مصرحا: "إن أول فكرة تخطر للأفارقة عن مزايا وصفات الأوروبيين صورة سيئة عنهم في علاقتهم مع الدين، ولم ينجح أبدا التجار تغيير أو نزع هذه الفكرة من أذهانهم،



فإذا كان الأوروبيون يقومون بواجباتهم الدينية فغالبا ما يكون ذلك سرا وبعبدا عن أعين السود فننادا ما يتواضعون في تعاملاتهم اللطيفة والأخوية معهم. (Thomas,1822, p50-51)

5. الاستنتاج

نستنتج من خلال هذه الدراسة أن موضوع موقف الكنيسة ورجال الفكر الأوروبي من تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية، من المواضيع الهامة التي يجب أن تعنى بالاهتمام، وخاصة وأنها ترتبط أساسا، بالدين والفكر، من خلال ما يطرح في أوروبا اليوم من إشكاليات حول حقوق الإنسان والمنظمات العالمية التي تحرم الاتجار بالإنسان، هذه المعطيات التاريخية توضح لنا ما مدى مشاركة رجال الدين المسيحي لكلا من الكنيستين الكاثوليكية والبروتستنتية في عملية ترحيل العبيد الأفارقة إلى العالم الجديد إلى جانب هؤلاء المفكرين الأوروبيين أمثال روسو، ومونتسكيو الذين يعتبرونهم الأوروبيين من رواد النهضة والتنوير في أوروبا كانوا من بين المشاركين في هذه الجرائم الإنسانية لأن الأمر يتعلق بقضايا إنسانية واجتماعية وسياسية وتاريخية وحتى قانونية خاصة بكيفية استغلال الإنسان الإفريقي في الحضارة الغربية.

إن تجارة الرق في إفريقيا من خلال هذه المواقف المختلفة نستشف من خلالها مدى مساهمة كلا من الكنسية ورجال الدين وحتى المفكرين والفلاسفة في بقاء هذه التجارة وتواصلها ومن تحققه من أرباح للدول الأوروبية ومدى حدوث إجماع في المواقف لتبرير فكرة استعباد الإنسان الإفريقي واستغلاله، في خدمة المجتمع الأوروبي. ونستنتج من خلال هذه المواقف المتعددة أن المصلحة غلبت الروح الإنسانية، في التعامل مع العبيد الأفارقة والإعتراف بمساهمة العبد الإفريقي من تطور في أوروبا، من خلال استغلاله واستعماله في الحصول على الأموال وجني الثروات التي ساهمت في نهضة أوروبا ورقمها.

خاتمة

كخاتمة لمقالنا، نبرز مجموعة المعطيات التاريخية التي نلخصها كما يلي:

- تسجيل تناقض صريح بين كتابات الفلاسفة الأوروبيين حول الحرية والاختيار والعدالة الاجتماعية ومفهوم الملكية العامة ومواقفهم المؤيدة لتجارة الرق في إفريقيا.
- نفس التناقض ميز أطروحات المفكرين الأوروبيين العلمية من أمثال المثال الفيلسوف الانجليزي "جون لوك" ونظيره توماس هوبس وفلاسفة فرنسيين في عصر التنوير منهم



فولتير ومونتسكيو وديدو وروسو، وتحاليلهم الفكرية حول مشروعية استعباد الأفارقة واعتبار المتاجرة بهم أسرى حرب هزموا في صراع السلطة من طرف دولة مهيمنة، مما يعطي صبغة شرعية وأخلاقية لاسترقاقهم.

- الإعتقاد على حجج واهية مثل اعتبار الرق مفسد للحضارة وهو مدني أخلاق كل من يمارسها، لتبرير اتفاق الكنيسة والدول والمعمرين في الأمريكيتين الذين كانوا يرون في تجارة العبيد الأفارقة فرصة لتعويض نقص اليد العاملة جراء تحرير العبيد الهنود.
- تعارض التجارة الأطلسية مع مبادئ الإنسانية والقانونية والأخلاقية التي كانت شعار الكنيسة الأوروبية في احترام الإنسان وإعطائه حقوقه من خلال الثورات الأوروبية التي ناهضت ذلك الفكر المستبد.

- لم يعبر الفكر الديني والأفكار الفلسفية الأوروبية في ظل تجارة الرق في إفريقيا سوى عن المكاسب المادية والاقتصادية التي توفرها هذه التجارة وغاب الاهتمام بالروح الإنسانية والأخلاقية في تلك الكتابات والمذكرات التي كتبها الأوروبيون حول تجارة الرق في إفريقيا والتي كشفت حقيقة مستوى الفكر الأوروبي وتوجهاته ونظرته للأخر.

- خدمت تجارة الرق في إفريقيا السلطة السياسية ورجالها، لما كانت تحققه هذه التجارة من فوائد مادية عادت بالفائدة على أوروبا وازدهارها المادي والثروة التي كانت تجني من هذه التجارة المربحة، وظهر جليا مساهمة الكنيسة الكاثوليكية والبروتستنتية ورجال الفكر الأوروبي والفلاسفة في تبرير هذه التجارة خدمة لمصالحهم السياسية والفكرية التي تتوافق مع مشروعهم ونظرتهم لإفريقيا والإنسان الإفريقي ونظرية التفوق التي تؤكد المدرسة الغربية الأوروبية وسياستها في التعامل مع الشعوب الضعيفة وكيفية استغلالها لتحقيق أهدافها المرجوة.

- يكن هناك تباين واضح في الطرح الكنيسي بين المذهبين الكاثوليك والبروتستنتي، وبين طرح رجال الفكر ورجال الدين وحتى الفلاسفة بل أن تفسيرهم غلب عليه التحليل المادي وما تجنيه هذه التجارة من الناحية الاقتصادية، وما يترتب عنه من استقرار اجتماعي وسياسي وحتى من الناحية الدينية، لدى الشعوب الأوروبية على حساب الأفارقة، والسياسة المتبعة ضدهم.

المراجع



1. أساني فساسي، (د.ت). الصحوة الإفريقية، تر هيثم لمع، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.
2. أشرف صالح محمد، 2009. أصول التاريخ الأوروبي، دار واتا للنشر الرقعي، قطر.
3. باتريسيا ديلبيانو، 2002. العبودية في العصر الحديث، تر أماني قوزي حبشي، كلمة للطباعة، أبو ظبي.
4. الترماني عبد السلام محمد، 1979. الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت.
5. جان جاك روسو، 2001. في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، تر عبد العزيز لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. سعيد عبد الفتاح عاشور، 1980. أوروبا العصور الوسطى، ج2، دار النهضة المصرية، القاهرة.
7. شحاته علي، 1958. الرق بيننا وبين أمريكا، دار الفكر الإسلامي، دمشق.
8. فرغلي علي تسن هريدي، 2008. تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف الاستعمار الاستقلال، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
9. قطب محمد، 1964. شهادات حول الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة.
10. مونتسكيو، 2012. روح الشرائع، تر عادل زعيتر، ج1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر.
11. النحوي الخليل، 1993. إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
12. ول واريل ديوران، (د.ت). قصة الحضارة، ج2، تر محمد بدران، دار الجيل، بيروت.
13. Abbé N., 1891. Les horreurs de l'esclavage de la sorcellerie des sacrifices humains et du cannibalisme en Afrique, Place de la Chapelle, Paris.
14. Beckles H., 2002. *Voyages d'esclavage : la traite transatlantique des Africains réduits en esclavage*, Unesco, Paris.
15. Carnot M., 1845. *De l'esclavage coloniale*, Ed. Au Bureau, de l'Indépendante, Paris.
16. De la Tour. I. Joseph, 1894. *Esclavage en Afrique et la croisade noire*, Maison de la Bonne Presse. Paris.
17. Giraud O., 1861. *L'abolition de l'esclavage*, Ed. Auguste Aubry, Paris.
18. Girault A., 1904. *De la colonisation et de la législation coloniale, T1*, Librairie de la Société du Recueil, G. Deslois. Paris.
19. Noyant. L, 1891. *les horreurs de l'esclavage en Afrique*, Place de La Chapelle, Paris.
20. Sigismond F.B., 1789. *La cause des esclaves nègres et des habitants de la Guinée*, d'Imprimeur d'Aimes de la Roche Imprimeur de la société Royale d'agriculture, Lyon.
21. Thomas C., 1822. *Le cri des Africains contre les Européens leurs oppresseurs ou sur le commerce homicide appelé*, Imprimerie Cellot, Paris.

